

Distr.: General
11 December 2017
Arabic
Original: English



رسالة مؤرخة ٨ كانون الأول/ديسمبر ٢٠١٧ موجهة من الأمين العام إلى رئيس مجلس الأمن

بناء على طلب مجلس الأمن في قراره (٢٣٨١ (٢٠١٧)، أقدم طيه إلى المجلس معلومات مستكملة عن تنفيذ المهام المسندة بموجب ذلك القرار إلى بعثة الأمم المتحدة للتحقق في كولومبيا في مجال الرصد والتحقق بشأن اتفاق وقف إطلاق النار الوطني الثنائي المؤقت، المبرم بين حكومة كولومبيا وجيش التحرير الوطني، والساري منذ ١ تشرين الأول/أكتوبر ٢٠١٧.

وقد عينت البعثة فريق قيادة يرأسه اللواء خوسي موريسيو فيلاكورتا ريفاس (السلفادور) ليضطلع بالتنسيق الدولي لآلية الرصد والتحقق، الذي يضم ممثلين عن الحكومة وجيش التحرير الوطني والكنيسة الكاثوليكية. وما فتئ المجلس الوطني للآلية، الكائن في مقر البعثة في بوغوتا، يعقد اجتماعات دون انقطاع منذ أوائل تشرين الأول/أكتوبر ٢٠١٧، وقدم تقريرين شهريين عن أنشطته إلى أفرقة التفاوض المطلقة الصلاحيات في كيتو.

وقامت البعثة، معتمدة على ٧٠ من المراقبين الدوليين الإضافيين، وحيثما أمكن، على الموظفين المدنيين المتاحين، بنشر أفرقة في ٣٠ من أصل ٣٣ موقعا يرى الطرفان أن لها أهمية خاصة بالنسبة لاتفاق وقف إطلاق النار المؤقت. وتتم تلبية احتياجات المواقع الثلاثة المتبقية من أقرب البلدات. وتجدد الإشارة إلى أن العديد من المناطق التي نُشرت فيها الأفرقة مناطق صعبة للغاية، وذلك بسبب التضاريس والحالة الأمنية على السواء. ويكتسي هذا العامل الأخير أهمية خاصة في المناطق التي تتنازع عليها عدة جماعات مسلحة، كما هو الشأن في مقاطعة تشوكو.

وتتألف الأفرقة في معظمها من مراقب مدني واثنين من المراقبين الدوليين غير المسلحين (من الأفراد العسكريين أو أفراد الشرطة). وتكون ظروف العمل غير مستقرة عموما. وتقوم الأفرقة بأعمالها انطلاقا من الفنادق ولا تملك إلا قدرات لوجستية محدودة. وفي جميع المواقع، تم تحقيق مستوى جيد من التعاون مع الأفرقة الأسقفية التي عينتها الكنيسة الكاثوليكية للمساعدة في أعمال البعثة. وقد نفذت الأفرقة ٢٧ من إجراءات التحقق حتى الآن، وكان لوجودها في كثير من الأماكن أثر تمثل في طمأننة المجتمعات المحلية.



ويؤدي ذلك إلى تحقيق التوازن بين تنفيذ اتفاق وقف إطلاق النار المؤقت وعمل الآلية عسقية دخول الحكومة الكولومبية وجيش التحرير الوطني الشهر الثالث من وقف إطلاق النار المؤقت، الذي يمتد حاليا حتى ٩ كانون الثاني/يناير ٢٠١٨. وقد تحققت نتائج إيجابية حتى الآن في عدة جوانب، ومنها ما يلي:

(أ) لم تحدث أي اشتباكات مسلحة هجومية بين وحدات القوات المسلحة الكولومبية ووحدات جيش التحرير الوطني، ولم تشن هذه الأخيرة هجمات على البنى التحتية، ويخالف ذلك بوضوح ما كان عليه الحال قبل دخول وقف إطلاق النار حيز النفاذ؛

(ب) على الرغم من وقوع عدد من الحوادث المؤكدة التي مست السكان المدنيين، فإن المجتمعات المحلية في المناطق المتضررة من النزاع أفادت عن انخفاض حدة العنف وتحسن الحالة الإنسانية. وأكد رئيس مؤتمر الأساقفة في رسالة موجهة إلى الطرفين أن المجتمعات المحلية شعرت بأثر الإغاثة الإنسانية المتوقعة، وأن مؤتمر الأساقفة يؤيد بقوة تمديد اتفاق وقف إطلاق النار المؤقت؛

(ج) تم إحراز تقدم في تنفيذ البند الأول من جدول أعمال المفاوضات الموضوعية، الذي يهدف اتفاق وقف إطلاق النار المؤقت إلى تيسيره. وبمشاركة طائفة واسعة من المنظمات الاجتماعية، عُقدت جلسات استماع علنية بهدف تحديد أنسب منهجية لإجراء حوار على الصعيد الوطني في المستقبل. وفي الفترة من ٣١ تشرين الأول/أكتوبر إلى ١٦ تشرين الثاني/نوفمبر ٢٠١٧، شارك في تلك الجلسات ١٩٢ مندوبا يمثلون ١٨١ من المنظمات. وفي ١ كانون الأول/ديسمبر ٢٠١٧، تم تسليم تقرير الجلسات الذي أعد بمساعدة برنامج الأمم المتحدة الإنمائي إلى الطرفين، ويتعين عليهما أن يتخذا قرارات بشأن طرائق مشاركة المواطنين في عملية السلام. ومن المقرر أن تبدأ دورة التفاوض المقبلة في ٩ كانون الثاني/يناير ٢٠١٨.

وفي ظل هذه الخلفية الإيجابية، تم الإبلاغ عن عدد من الحوادث التي تم التحقق من بعضها، وقد واجهت الآلية تحديات في الوفاء بولايتها فيما يتعلق بتنسيق تحركات قوات الجانبين، وكذلك في منع الحوادث والتحقق منها.

وهناك اثنان من العوامل الكامنة وراء هذه الصعوبات. ويتمثل أحدهما في الخلافات المستمرة بين الطرفين في تفسير الأفعال المحظورة بموجب البروتوكول المرفق باتفاق كيتو، ومن ثم في اختلاف الفهم فيما يخص نطاق ولاية الآلية. ويتمثل العامل الآخر في الصعوبات التي واجهتها أفرقة الأمم المتحدة في الوصول إلى مناطق النزاع النائية جدا، التي كثيرا ما يمتنع فيها المتضررون من العنف، أفرادا ومجتمعات محلية، عن تقديم معلومات خوفا من الانتقام، والتي تعتمد فيها عملية التحقق نتيجة لذلك على مصادر غير مباشرة وأقل موثوقية.

ولم تكن هذه الصعوبات صعوبات غير متوقعة، بالنظر إلى أن هذه هي المرة الأولى التي يبرم فيها اتفاق ثنائي لوقف إطلاق النار بين الحكومة وجيش التحرير الوطني، ولأن الاتفاق لا يشمل البند الحاسم المتمثل في الفصل بين القوات. كما إن تلك هي المرحلة المبكرة من بداية المفاوضات السياسية، والمرة الأولى التي تحتفظ فيها الأمم المتحدة بوجود دائم في العديد من مناطق النزاع، والمرة الأولى التي تعمل فيها الكنيسة الكاثوليكية والبعثة معا عن كئيب. وبالتالي، ففي حين أن العملية، من جميع الجوانب تقريبا، لا تزال في بدايتها، فقد شهدنا إحراز بعض التقدم في الفترة ما بين تشرين الأول/أكتوبر وتشرين الثاني/نوفمبر ٢٠١٧ من حيث العلاقة بين الطرفين، والطابع البناء لحوارهما، وأنشطة أفرقة التحقق التابعة

للبعثة. ووفقا لما يدركه جميع أعضاء الآلية، فالمهمة التي تنتظرنا هي تحديدا زيادة فعالية الآلية، وبالتالي جعلها أداة أفضل لبناء الثقة بين الطرفين.

وحتى الآن، عُرضت على الآلية ٣٥ حالة تمت تسوية بعضها. وتنطوي الصعوبات الماثلة في تسوية الحالات الأخرى على أربعة جوانب هي: (أ) في الفئة الأولى من الحالات، رأت الحكومة أن العمليات التي تنفذها القوات المسلحة متسقة مع البروتوكولات، في حين أن جيش التحرير الوطني اعتبرها انتهاكا لالتزام الطرفين بالامتناع عن العمليات الهجومية؛ (ب) في الفئة الثانية، المتعلقة بمزاعم اختطاف الأطفال وتجنيدهم، أحاط جيش التحرير الوطني علما بالشكاوى ولكنه يجادل فيما إذا كانت تقع ضمن ولاية الآلية، نظرا لأنها موضوع التزامات إنسانية منفصلة فُطعت في إطار المفاوضات السياسية؛ (ج) في فئة ثالثة من القضايا، أبلغ جيش التحرير الوطني عن حالات قتل اعتبرتها الحكومة خارجة عن اختصاصات الآلية؛ وأخيرا، (د) فيما يتعلق بقضايا ادعاءات القتل والابتزاز، ثبت أن من الصعب جدا على أفرقة التحقق أن تؤكد المسؤولية بدرجة كافية من اليقين.

وتجدر الإشارة إلى أن معظم الحوادث المبلغ عنها وقعت في مقاطعتين هما أساسا مقاطعة تشوكو، وبدرجة أقل، مقاطعة أراوكا.

وكما يتبين أعلاه، فإن الاختلافات في تفسير البروتوكول المرفق باتفاق كيتو لها دور كبير في الحد من فعالية الآلية، وإن لم تكن تحول دون النجاح العام لاتفاق وقف إطلاق النار المؤقت وأثره الإنساني الإيجابي.

وقد طلب أعضاء الآلية في تقريرهم الشهري لتشرين الأول/أكتوبر إلى أفرقة التفاوض المطلقة الصلاحيات العاملة في كيتو أن تقدم لهم المساعدة في التغلب على هذه الخلافات. ووجه رؤساء الوفود في ردهم دعوة إلى ممثلي أطراف الآلية لبيدلو المزيد من الجهود للتوصل إلى تفسير مشترك للبروتوكولات المتفق عليها؛ وأشاروا إلى أن الالتزامات الإنسانية لها صلة بالآلية طالما تعلقت بوقف إطلاق النار؛ وشددوا على أهمية الدور الذي تضطلع به البعثة في توضيح الحالات التي تتفق فيها الحكومة مع جيش التحرير الوطني، وفي اتخاذ موقف علني عندما لا يتم التوصل إلى أي اتفاق. وفي تشرين الثاني/نوفمبر ٢٠١٧، وتلبية لتلك الدعوة، بذل ممثلو الأطراف في الآلية مزيدا من الجهود للتوفيق بين التفسيرات، ولم يحققوا إلا نجاحا محدودا. وفي رسالة مؤرخة ٣٠ تشرين الثاني/نوفمبر ٢٠١٧ موجهة إلى المفوضين، أشار ممثلي الخاص إلى الحاجة إلى إطار مفاهيمي يقبله الجانبان لكي يكون دور البعثة في تسوية الخلافات دورا فعالا، وأفاد أن البعثة تعمل على صياغة اقتراحات في هذا الصدد وسيتم تعميمها على الأطراف في أقرب وقت ممكن.

وفي ١ كانون الأول/ديسمبر ٢٠١٧، في ختام دورتها الأخيرة، اتخذت الأطراف قرارا بشأن ترتيب خاص يجتمع بموجبه ثلاثة مفوضين من كل جانب من الجانبين في بوغوتا في الفترة من ٥ إلى ١٢ كانون الأول/ديسمبر ٢٠١٧ سعيا إلى التوصل إلى اتفاق بشأن السبل والوسائل الكفيلة بزيادة فعالية الآلية. ولا يزال العمل في هذا المجال الهام متواصلًا. وقد عرض ممثلي الخاص مساعيه الحميدة في إطار تقديم المساعدة.

وفيما يتعلق بحالة اتفاق وقف إطلاق النار المؤقت فيما بعد ٩ كانون الثاني/يناير ٢٠١٨، فقد أشارت حكومة كولومبيا إلى أنها تؤيد التمديد تأييدا قويا. ومع الاعتراف بمزايا وقف إطلاق النار والتحسينات الإنسانية في مناطق النزاع، أشار جيش التحرير الوطني إلى أنه بالنظر إلى تعقيدات العوامل

السياسية والعسكرية المتعلقة بهذا القرار، بما في ذلك الشكوك التي تراوده فيما يتعلق بتنفيذ وقف إطلاق النار حتى الآن، فإنه بحاجة إلى إجراء مشاورات داخلية معمقة. ولا تزال هذه المشاورات جارية حتى الآن. وإذا تم اتخاذ قرار بتمديد اتفاق وقف إطلاق النار المؤقت، وبالنظر إلى الوقت اللازم لبيت المجلس في إمكانية تمديد ولاية البعثة فيما يتعلق بوقف إطلاق النار (والتعديلات الضرورية ضمن البعثة نفسها)، فإن ممثلي الخاص طلب إلى الطرفين التوصل إلى قرار بحلول منتصف كانون الأول/ديسمبر ٢٠١٧.

ولا شك أن نتائج الوقف المؤقت لإطلاق النار بعد مرور أكثر من شهرين على دخوله حيز النفاذ في ١ تشرين الأول/أكتوبر ٢٠١٧ نتائج إيجابية فيما يتعلق باثنين من أهدافه الرئيسية: فقد توقف القتال، واستفادت أضعف المجتمعات المحلية من انخفاض ملموس في العنف في المناطق المتضررة من النزاع. وهذه تحسينات تفر بها الأطراف والكنيسة الكاثوليكية والبعثة. ومع ذلك، فقد أعرب الطرفان أيضا عن عدم ارتياحهما لتنفيذ بعض جوانب اتفاق كيتو. ومما لا شك فيه أن عدم الفصل بين القوات يخلق مجالا واسعا لسوء التفاهم والارتباب المتبادل. وكما ذكر من قبل، فإن عدم وجود توافق في الآراء فيما يتعلق بالالتزامات الإنسانية لكلا الجانبين، رهنا بقيام الآلية بعمليات التحقق، هو أيضا مشكلة في حد ذاته. كما إن البيئة السياسية التي تهيمن عليها الانتخابات البرلمانية والرئاسية القادمة المقرر إجراؤها في آذار/مارس وأيار/مايو ٢٠١٨، على التوالي، تضيف بدورها عنصرا من عدم اليقين. وهناك قيود على ما يمكن أن تقوم به البعثة للتخفيف من شدة هذه القيود. ومع ذلك، فإنني لا أزال أعتقد، كما أشرت في رسالتي المؤرخة ٢ تشرين الأول/أكتوبر ٢٠١٧ والموجهة إلى المجلس، أن الدور الذي تقوم به الأمم المتحدة تتوفر له مقومات الاستمرار وأنه أمر مستصوب. وقد أعرب الطرفان مجددا عن تأييدهما لهذا الدور، ولذا فإنني أعتزم أن أوصي بتجديد ولاية البعثة فيما يتعلق بوقف إطلاق النار بين الحكومة وجيش التحرير الوطني إذا قرر الطرفان تمديده، إلى جانب بيان بأي احتياجات لذلك الغرض.

وسأبقي المجلس على علم بما يستجد من تطورات، وذلك بسبيل منها التقرير المرحلي الأول المقدم كل ٩٠ يوما بشأن تنفيذ ولاية البعثة بشكل عام، المقرر صدوره في ٢٦ كانون الأول/ديسمبر ٢٠١٧.

(توقيع) أنطونيو غوتيريش